

العلاقة التبادلية بين المتغيرات النقدية وميزان المدفوعات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) (*)

أ.د. علي أحمد درج الدليمي

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الأنبار

darajAli83@yahoo.com

م.م. خالد فيحان رجا الدليمي

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الأنبار

dktwrkhalid91@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحليل اثر بعض المتغيرات النقدية في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) فضلا عن دراسة دور تلك المتغيرات في إعادة التوازن فيه، وتم اختيار (سعر الصرف، سعر الفائدة، عرض النقود) لبيان مساهمة هذه المتغيرات في تصحيح الاختلال الحاصل فيه، وأظهرت نتائج البحث عن وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات والميزان، كما أظهرت النتائج أن العوامل الخارجية المتمثلة في أسعار النفط في السوق العالمية والطلب العالمي اسهمت بشكل مباشر في احداث الفائض أو العجز في الميزان لأن الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد بالدرجة الاساس على الايرادات المتأتية من الصادرات النفطية، كما بينت الدراسة بأن سعر الصرف بعد عام (٢٠٠٤) قد شهد حالة من الاستقرار نتيجة للدور الذي ادته نافذة العملة، الامر الذي انعكس إيجاباً في استقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي، مما ساهم في استقرار الاستيرادات، كما اظهرت نتائج البحث عن تحقيق فائضا مستمرا في الميزان التجاري بعد عام (٢٠٠٤) نتيجة لرفع الحظر الاقتصادي على العراق فضلا عن الزيادة في صادرات النفط الخام وارتفاع اسعاره في السوق العالمية، وأخيرا تمخض البحث عن عدد من التوصيات التي تعالج الخلل في العلاقة بين تلك المتغيرات وميزان المدفوعات العراقي.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، سعر الصرف، سعر الفائدة، عرض النقود.

The reciprocal relationship between monetary variables and the balance of payments in Iraq for the period (2004-2018)

Assist. Lecturer: Khalid F. Rija AL-Duleimi

College of Administration & Economics

University of Anbar

Prof. Dr. Ali A. Daraj AL-Duleimi

College of Administration & Economics

University of Anbar

Abstract:

The research aims to analyzing the effect of some monetary variables on the balance of Iraqi payments for the period (2004-2018) as well as studying the role of those variables in rebalancing, and was chosen (the exchange rate, the interest rate Money supply) to show the contribution of these variables in correcting the imbalance in that, and the results of the research showed a long-term relationship between these variables and balance, as the results showed that the external factors represented in oil prices in the global market and global demand contributed directly to the occurrence of surplus or deficit In the balance because the Iraqi economy is rentier that relies mainly

(*) البحث مستل من أطروحة الدكتوراه للباحث الأول.

on oil export revenues, as the study showed that the exchange rate after the year (2004) witnessed a state of stability as a result of the role played by currency window, showed a positive bounce in stabilizing the value of the Iraqi dinar against the US dollar, which contributed In the stability of imports, as the results of the research showed a continuous surplus in the trade balance after the year (2004) as a result of the lifting of the economic blockade on Iraq as well as an increase in crude oil exports and high prices in the global market, and finally the research resulted in a number of recommendations that address the imbalance in the relationship between that variables and the Iraqi balance of payments.

Keyword: balance of payments, exchange rate, the interest rate Money supply.

المقدمة

إن ميزان المدفوعات يوضح وضع ومكانة البلد اقتصادياً مع باقي اقتصادات العالم، لذلك يجب العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي فيه الذي يعتبر حالة مثالية و غاية كل بلد، لذلك تعددت الأفكار و الدراسات و النظريات في معالجة الاختلال الحاصل فيه، أن ميزان المدفوعات يتأثر في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و أحياناً يؤثر في بعضها، و يعد سعر الصرف هو الذي يتحكم في الطلب الخارجي بالزيادة أو النقصان فضلاً عن سعر الفائدة الذي يتحكم بالاستثمار و كذلك العرض النقدي و آثاره التوسعية والانكماشية، ومن أجل الوصول إلى حالة من الاستقرار ومعالجة الخلل فيه من خلال معرفة مدى تأثير و تأثير تلك المتغيرات في الميزان للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤).

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها ميزان المدفوعات لأي بلد من خلال معرفة مدى العلاقة بين هذه المتغيرات و أثرها عليه في أحداث الفائض أو العجز فيه فضلاً عن معرفة مدى مساهمة تلك المتغيرات في أحداث عملية التوازن في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤).

مشكلة البحث: يعاني ميزان المدفوعات في العراق من عدم التوازن (الاختلال) فهناك اما حالة عجز او فائض وهذا يدل على عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق لذلك يمكن ان تمارس المتغيرات النقدية دورا في اعادة التوازن لهذا الميزان.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن هناك أثر من بعض المتغيرات النقدية على صافي ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٠٤).

هدف البحث: يهدف البحث إلى معرفة أثر المتغيرات النقدية (سعر الصرف، سعر الفائدة، عرض النقود) في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤).

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور أساسية: تناول الأول منه مفهوم وأهمية واقسام ميزان المدفوعات (الإطار النظري) أما المحور الثاني فقد تناول تحليل أثر تغير سعر الصرف في ميزان المدفوعات العراقي، أما المحور الثالث فقد تناول تحليل أثر تغير سعر الفائدة في ميزان المدفوعات العراقي، بينما تناول الرابع أثر تغير عرض النقود في ميزان المدفوعات العراقي. وخلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بموضوع البحث.

المحور الأول: مفهوم وأهمية وأقسام ميزان المدفوعات (الإطار النظري)

أولاً. مفهوم ميزان المدفوعات: تعددت التعريفات لميزان المدفوعات نذكر منها:

١. ميزان المدفوعات: هو عبارة عن سجل معاملات الدولة مع الدول الأخرى، أي يتم فيه تسجيل المعاملات بين المقيمين في تلك الدولة والمقيمين في بقية دول العالم ويتم التسجيل فيه بطريقة القيد المزدوج، إذ يكون لكل عملية جانبين هما جانب مدين وجانب دائن، الجانب المدين يسجل فيه المعاملات التي يترتب عليها مدفوعات نقدية للأجانب بمعنى مدفوعات من الدولة والجانب الدائن تسجل فيه المعاملات التي يترتب عليها متحصلات نقدية من الأجانب. (سليمان، ٢٠٠٤: ١٣٨)
٢. ميزان المدفوعات: هو عبارة عن سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية وغالباً ما تكون سنة. (موسى وآخرون، ٢٠١٢: ١٨٨)
٣. أما صندوق النقد الدولي فقد عرف الميزان: بأنه مجموعة من الحسابات التي تتم ضمن فترة محددة تقوم بتسجيل ما يأتي:

- أ. قيمة المنتجات الحقيقية بما فيها الخدمات الصادرة عن عناصر الإنتاج الرئيسية.
 - ب. التغيرات المتأتية من الصفقات الاقتصادية التي تطرأ على موجودات البلد في الخارج.
 - ج. التحويل من جانب واحد، أي التحويلات المقدمة من دولة أخرى.
- مهما اختلفت صيغ التعريفات لميزان المدفوعات إلا أن جميعها تتفق على كونه يضم ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- ❖ يشمل كافة المعاملات الاقتصادية لبلد ما مع الأجانب غير المقيمين وتشمل تجارة السلع والخدمات وحركة رأس المال والتحويلات من جانب واحد سواء كانت نقدية أم سلع مادية.
 - ❖ يوضح المقيمين داخل البلد أي الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والقطاع الخاص
 - ❖ يقتصر على قياس المعاملات الاقتصادية التي ذكرت خلال السنة.
- وتأسيساً على ما سبق يعرف الباحث ميزان المدفوعات على أنه بمثابة مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي لحالة بلد ما ويبين مركزه التجاري والاقتصادي مع دول العالم الأخرى خلال فترة زمنية معينة في الغالب ما تكون سنة.

ثانياً. أهمية ميزان المدفوعات:

تبرز أهمية الميزان في كونه يعكس هيكل وتركيبية الاقتصاد القومي، ويعتبر بمثابة الجسر الذي من خلاله يتم تبادل المصالح مع العالم الخارجي. (صندوق النقد الدولي: ١٩٨٧: ١)

كما يبين مركز القوة والضعف ويكشف لنا المركز الاقتصادي الخارجي للبلد، فضلاً عن أنه يشكل أداة رئيسية في تحليل الجوانب النقدية للتجارة الخارجية لأي بلد، وهو بمثابة مؤشر لسياسة الدولة المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف متى ما تطلبت الحاجة للتعديل وبخاصة عندما يحدث اختلال خارجي. (نعمة، ٢٠٠٧، ٥٤)

ثالثاً. الأقسام أو هيكلية ميزان المدفوعات:

- يتألف ميزان المدفوعات من خمسة أقسام رئيسية هي: (أمين، ٢٠٠٨، ٢٨)
١. الحساب الجاري.
 ٢. حساب التحويلات أحادي الجانب.
 ٣. حساب رأس المال.

٤. صافي الاحتياطات الرسمية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي والأصول السائلة.

٥. حساب فقرة الحذف والخطأ والسهو.

وسنقوم بتوضيح هذه الأقسام بالتفصيل وكما يأتي:

١. **الحساب الجاري: ويقسم إلى قسمين هما:**

أ. **الميزان التجاري:** تسجل فيه عمليات التجارة المنظورة أي الصادرات والاستيرادات من السلع.
ب. **ميزان أو حساب التجارة غير المنظورة:** ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية، أي يمثل الصادرات والاستيرادات من الخدمات وأن القاعدة العامة في تسجيل المعاملات تقتضي بأن قيمة كل عملية تصدير سلعة أو خدمة تسجل في الجانب الدائن لأنها تؤدي إلى دخول نقد أجنبي في حين تسجل قيمة كل عملية استيراد سلعة أو خدمة في الجانب المدين لأنها تؤدي إلى خروج نقد أجنبي.

٢. **حساب التحويلات أحادية الجانب:** وهذه تمثل تحويلات تقام من طرف واحد ولا يترتب على قيامها أي التزام مقابل مثل تقديم معونات أو منح أو مكافآت أو هدايا إلى دولة أخرى يقوم بها مقيمين في دولة إلى غير مقيمين في تلك الدولة، أي أنها عمليات غير تبادلية أي من جانب واحد ولا يترتب عليها دين أو حق معين، ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى بندين هما:

الأول: الهبات الخاصة: وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات النقدي منها والعيني وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية.

الثاني: الهبات العامة: وتشمل التعويضات وهذه يعتبرها الصندوق هبات إجبارية فضلاً عن الهدايا على أنواعها. (عوض الله، ١٩٨٨: ٤٧)

٣. **حساب رأس المال:** يسجل في هذا الحساب المعاملات الرأسمالية بصفة عامة مع التمييز بين المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل والمعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل، أما **الأولى** فهي تلك التدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو بالعكس والتي تطول فترتها عن العام الواحد وهذه تضم الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها، أما **الثانية** قد انتشر هذا النوع من التدفقات الرأسمالية بشكل واسع خلال القرن التاسع عشر وبشكل خاص في الدول المتقدمة اقتصادياً وهو يعتبر استثمار دولي مباشر، وأن القروض طويلة الأجل هي الشكل الغالب في العصر الحديث فهي عادة ما تكون من مصادر خاصة أو مصادر حكومية أو منظمات مالية دولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين وعليه فإن القروض الرأسمالية الأجنبية وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية بالخارج فضلاً عن الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب مباشرة برؤوس أموالهم تسجل جميعها في الجانب الدائن في حساب رأس المال لأنها تمثل أموال تتدفق داخل البلد، أما القروض الرأسمالية الوطنية إلى الاجانب وأقساط سداد القروض الأجنبية من جانب المواطنين أو الحكومة في الدول الأجنبية فإنها تمثل تدفقات رأسمالية إلى الخارج فتقيد في الجانب المدين من حساب رأس المال (الطائي، ١٩٩٩: ١٤٢)

٤. **صافي الاحتياطات الرسمية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي والأصول السائلة:** عندما يحصل

عجز أو فائض في الميزان يأتي دور الاحتياطات الرسمية وحركة رأس المال قصير الأجل لتسوية هذا العجز أو الفائض وأن الاحتياطات الدولية تضم العناصر الآتية: (أحمد، ١٩٨٣: ١٤٠)

أ. **الذهب النقدي (Monetary Gold):** لدى السلطات النقدية المتمثلة بـ (وزارة الخزانة والبنك المركزي) ويجب التمييز بين الذهب النقدي والذهب الذي يمتلكه الأفراد أو الشركات أو الحكومات

- المنتجة له والذي يتم التعامل فيه بغرض البيع والشراء، لأنه غير نقدي ويعامل على أنه سلعة عادية ويتم تقييد صادراته ووارداته في الميزان التجاري كصادرات وواردات أي سلعة.
- ب. **الأصول الأجنبية قصيرة الأجل:** مثل الأوراق التجارية الأجنبية وأذونات الخزينة وهذه تمثل التزامات الأجانب تجاه الدولة ويمكن التصرف بها عند الضرورة.
- ج. **رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية** التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية لدى البنوك الأجنبية.
- د. **الأصول الوطنية قصيرة الأجل:** تشمل (اذونات الخزينة للدولة والأوراق التجارية التي يترتب بموجبها التزامات على الحكومة والمواطنين والمقيمين) التي تحتفظ بها السلطات والبنوك الأجنبية.
- هـ. **الودائع التي تحتفظ بها السلطات والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية المركزية** ويتم استخدامها لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.
- و. **موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة استخدامها بموجب اتفاقية** يتم إبرامها فضلاً عن حصة البلد من حقوق السحب الخاصة.
- ز. **مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل** التي تحتفظ بها السلطات النقدية أو المواطنين المقيمين.
- ح. **القروض التي تنظم بالاتفاق بين السلطات النقدية والحكومات الأجنبية لغرض تسوية العجز في الميزان.**
٥. **فقرة الحذف والخطأ والسهو:** قد يحصل ألا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع بنود الجانب الدائن معادلة تماماً لقيمة بنود الجانب المدين، ففي مثل هذه الحالة تقوم هذه الفقرة بمعادلة القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات، وهذه الفقرة تمثل الجانب الأقل في الميزان سواء في الجانب الدائن أو الجانب المدين وصولاً إلى أن يتعادل الجانبان بشكل حتمي. (عوض الله، ١٩٨٨: ٥٠)
- ومن المعروف أن الحسابات الإجمالية لميزان المدفوعات يجب أن تكون في حالة تعادل في نهاية الفترة وأن حتمية هذا التوازن الحسابي متأثرة من اعتماد طريقة القيد المزدوج في تسجيل القيود الدائنة والمدينة وهذا يعني أنه يتوازن دائماً أي أن المجموع الكلي لبنود الجانب المدين يساوي تماماً المجموع الكلي لبنود الجانب الدائن، وإن عدم التساوي في الجانبين يعود لسهو أو خطأ أو ضرورة الأمن القومي للبلد استوجب عدم الإفصاح عن بعض المشتريات وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة العسكرية، ونتيجة لذلك تظهر الحاجة لهذه الفقرة لكي تعادل الجانبين، ويطلق على هذه الفقرة تسمية أخرى هي حساب التعديلات.
- رابعاً. **أثر المتغيرات المختارة في ميزان المدفوعات:**
- أ. **سعر الصرف (Exchange Rate)** ويعد من أهم المتغيرات الاقتصادية النقدية الكلية لأنه أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات العالمية الأخرى من خلال القيام بالعمليات الخارجية (الاستيراد والتصدير) المتمثلة بشراء وبيع بعض السلع من وإلى الخارج. (العيسوي، ٢٠١٤: ٢٧٠)
١. **مفهوم سعر الصرف:** كثيرة هي تعريفات سعر الصرف ونظراً لأهميته فقد وضعت له تعريفات متعددة وجميعها تصب في نفس المعنى من بين هذه التعريفات نذكر:
- ❖ **سعر الصرف:** هو النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية المحلية مقابل الوحدات الأجنبية في وقت معروف. (الحسني، ٢٠٠٢: ١٤٨)

❖ **سعر الصرف:** وهو السعر النسبي للعملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، ويحسب مثل باقي الأسعار النسبية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب بين عملتين معينتين.

(Guillochon & Kaweck, 2016: 319)

٢. **أثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات:** اختلفت الأفكار والنظريات في دراسة تأثير سعر الصرف في ميزان المدفوعات ومن تلك النظريات هي (النظرية الانتاجية) أو نظرية مستوى الانتاج إن مضمون أفكار هذه النظرية أن أصحابها يرون بأن سعر الصرف للعملة في أي بلد يسير بنفس الاتجاه مع القوى الانتاجية لذلك البلد بسبب الارتفاع الكبير في حجم وكفاءة الانتاج لأن الزيادة الحاصلة في القطاعات المختلفة لأي اقتصاد بلد من شأنها أن تؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذا البلد، الأمر الذي ينجم عنه حدوث زيادة في الطلب على العملة المحلية ثم يؤدي إلى حدوث تحسن في سعر الصرف ومن ثم زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. (عجمية والعقاد، ١٩٧٩: ٣٤٢)

وقد أكدت هذه النظرية على ضرورة تعويم العملة المحلية بشكل يتناسب مع مستوى انتاج الاقتصاد المحلي في جميع القطاعات وفي حالة انخفاض مستوى الانتاج مع وجود سعر صرف للعملة مبالغ فيه فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الانتاج والصادرات وارتفاع الأسعار المحلية بسبب التقييم المبالغ فيه لسعر العملة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انخفاض في الميزان التجاري ومن ثم يتسبب في حدوث عجز في ميزان المدفوعات، أما عند تقييم العملة بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية فإن ذلك يؤدي إلى حدوث التضخم أي ارتفاع في أسعار السلع والخدمات المتأتي من زيادة الطلب الأجنبي على تلك السلع، الأمر الذي يسهم في حصول زيادة في الميزان التجاري ومن ثم المساهمة في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

ب. **سعر الفائدة: (Interest Rate):** لقد حظي سعر الفائدة بالاهتمام الكبير من قبل الاقتصاديين لدوره الفعال في النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط المصرفي بشكل خاص فضلاً عن دوره الفعال في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي ويتم التحكم فيه إما برفعه أو خفضه من خلال السياستين المالية والنقدية وحسب حاجة البلد.

١. **مفهوم سعر الفائدة:** هناك الكثير من التعريفات لسعر الفائدة وهي عديدة نذكر منها:

❖ **سعر الفائدة:** هو الثمن أو المكافأة التي يحصل عليها المستهلك لقاء تخليه المؤقت عن جزء من الدخل واستثماره لفترة زمنية معينة. (السمهوري، ٢٠١٣: ٩٦)

❖ **سعر الفائدة:** هو العائد على رأس المال المستخدم وهو بمثابة ثمن أو أجر لاستخدام المال المقترض. (العلي وقاسم، ٢٠١٣: ٢٥١)

❖ **سعر الفائدة:** هو أحد التكاليف المهمة الذي يرتبط مع الاستثمار ولا يمكن تجنبه بمعنى هو التكلفة المالية لاقتراض رأس المال النقدي المطلوب لشراء المال الحقيقي. (معلقة، ٢٠١٧: ١٢٢)

ويرى الباحث بأن سعر الفائدة هو القيمة التي تدفعها الدولة ممثلة في البنك المركزي للمستثمرين مقابل قيامهم باقتراض الأموال أو إيداعها في تلك الدولة خلال فترة زمنية محددة، وهو يعتبر بمثابة تضحية آنية للحصول على أموال مستقبلية متوقعة لا تخلو من المخاطر.

وهو بهذا المعنى يعتبر متغير نقدي يؤثر على العرض والطلب على النقود فإذا زاد الطلب على النقود أدى ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة ليقوم بامتصاص الفائض الحاصل في الكتلة النقدية، ومن جانب آخر فهو يعتبر متغير فعال في التأثير على الدخل والمتغيرات الاقتصادية الكلية ويمتاز

سعر الفائدة بأنه يساهم بشكل فعال في زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الدخل والانتاج والاستثمار، وهو بذلك يعتبر ثمن التخلي عن الاستهلاك الحالي وتأجيله إلى استهلاك مستقبلي وهو يرتبط بعلاقة طردية مع الادخار والاستثمار، لذلك فإنه يوصف بأنه متغير فعال في تحسن المستوى الاقتصادي وزيادة النمو وتحقيق التنمية. (كنعان، ٢٠١١: ٣٥٣)

٢. **أثر سعر الفائدة في ميزان المدفوعات:** اختلفت الأفكار والدراسات والنظريات في معالجة سعر الفائدة فلكل من هذه النظريات أفكار وآراء تختلف عن الأخرى بحسب الزمان والمكان والأشخاص فمنها أفكار كلاسيكية ومنها آراء الكلاسيكيون الجدد ثم الكينزيون ومن ثم أفكار النقوديون، وأن جميع هذه الأفكار والنظريات قد بينت ارتباط وعلاقة سعر الفائدة بميزان المدفوعات ومن تلك النظريات (النظرية النقدية) أذ أكد النقوديون على أن سرعة دوران النقود هي غير ثابتة ولكنها مستقرة لأنها تعتمد على سعر الفائدة ومعدلات الأسعار المتوقعة (التضخم) فضلاً عن اعتمادها على الدورات الاقتصادية. (معة، ٢٠١٧: ١٩٥)

ولا بد من الإشارة إلى أن الزيادة التي تحصل في سعر الفائدة العالمي سوف تجعل المدين أكثر فقراً وضعفاً مادياً وتجعل الدائنون أكثر ثراءً ويسمى ذلك اقتصادياً بالتأثير المقصود لسعر الفائدة. (Grohe, 2016: 87) وأن سعر الفائدة العالمي المرتفع يشجع المدخرات المحلية على الاستثمار وتلجأ بعض الشركات إلى الحد من الاستثمار في رأس المال المادي، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع العجز في الحساب الجاري. (Grohe, 2016: 155)

ج. عرض النقود: (Money Supply)

١. **مفهوم عرض النقود:** هناك عدة مفاهيم لعرض النقود منها:

❖ **عرض النقود:** هو مجموع العملة المتداولة مضافاً إليها بعضاً من أنواع الودائع التي تمثل التزاماً على المؤسسات المصرفية والمالية. (الدباغ والجومرد، ٢٠٠٣: ٢٧١)

❖ **عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1):** يمثل العملة في التداول + الودائع الجارية.

٢. **أثر عرض النقود في ميزان المدفوعات:** هناك عدة نظريات قد بينت علاقة عرض النقود مع ميزان المدفوعات ومن بين هذه النظريات هي النظرية الكينزية (نظرية تفضيل السيولة) إذ أكد فيها كنز أن سعر الفائدة يحقق التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود في المدى القصير وأن النقود هي الأكثر سيولة في الاقتصاد، ونلاحظ أن (تقاطع الكينزية) هو بمثابة لبنة في بناء منحني (IS) وأن نظرية تفضيل السيولة هي أيضاً لبنة في بناء منحني (LM) وأن هذه النظرية تفترض وجود عرض ثابت للأرصدة النقدية الحقيقية، لذلك فإن توازن سعر الفائدة سيرتفع بموجب أفكار هذه النظرية وأن هذا الارتفاع يجعل الناس مقتنعين بالاحتفاظ بأقل ما يمكن من النقود، وقد يحصل العكس عندما يزيد البنك المركزي حجم المعروض النقدي (M) بصورة مفاجئة بناءً على نظرية تفضيل السيولة فإن سعر الفائدة سينخفض، إذن حسب رأي الكينزيون بأن النقود ليست محايدة لأن الزيادة في المعروض النقدي لها آثار حقيقية تنعكس في انخفاض سعر الفائدة الحقيقي وتحصل زيادة في الانتاج الحقيقي وتزداد الأجور الحقيقية ويزداد التوظيف، وأن هذه الآثار تسمى آلية النقل الكينزي للسياسة النقدية لأن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية سوف يترتب عليه مساواة في الطلب على النقود مع زيادة في المعروض النقدي، وهذا يترتب عليه حصول زيادة في الطلب على السلع، وطالما أن الكينزيون يرون بأن مستوى الدخل يؤثر على الطلب على النقود فعندما يكون الدخل مرتفعاً فإن الإنفاق سيكون عالياً على المعاملات التي تتطلب استعمال النقود وأن كمية طلب

الارصدة النقدية الحقيقية ترتبط عكسياً مع سعر الفائدة وطردياً مع الدخل وبخاصة عندما تحصل تغيرات في مستوى الدخل، بمعنى آخر عندما يكون الدخل مرتفعاً سيكون هناك طلب على النقود بسبب زيادة الانفاق، وبالتالي زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبما أن جزء من الطلب الكلي هو سلع مستوردة فإن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستيرادات على حساب الصادرات بمعنى حدوث عجز في حساب الميزان التجاري، أما عندما يكون الدخل منخفض فإن ذلك يعني انخفاض في الطلب على النقود وانخفاض في حجم الانفاق ويترتب على ذلك حدوث انخفاض في الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم حدوث زيادة في الصادرات على حساب الاستيرادات، الأمر الذي ينجم عنه حدوث فائض في حساب الميزان التجاري مما ينعكس ايجاباً على ميزان المدفوعات. (معة، ٢٠١٧: ١٩١)

المحور الثاني: أثر تغير سعر الصرف الموازي في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

يعتبر سعر الصرف ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد إذ يمثل نسبة مبادلة العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية خلال فترة زمنية معينة إذن هو عبارة عن سعر عملة معينة مقابل عملة أخرى. (GULUOCHON & KAWECKI;2016:317)

ولا بد من توضيح أثر سعر الصرف الموازي (سعر السوق) على حسابات ميزان المدفوعات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) البيانات الواردة في الجدول (١) تبين أثر تغير سعر الصرف الموازي (سعر السوق) على كلاً من صافي الحساب الجاري وصافي حساب رأس المال فضلاً عن صافي الحساب المالي، وتشير البيانات الواردة في الجدول (١) إلى أن سعر الصرف الموازي قد سجل ما قيمته (١٤٥٣) دينار عراقي مقابل دولار أمريكي واحد عام (٢٠٠٤) وبالمقابل نلاحظ بأن الحساب الجاري قد سجل عجزاً بلغ (٢٤٠٤) مليون دولار ونلاحظ كذلك بأن حسابي رأس المال والحساب المالي كذلك سجلاً عجزاً بلغ (٦٢٧)، (٤٨٣٩) مليون دولار على التوالي، نتيجة انخفاض الطلب على العملة المحلية الأمر الذي انعكس على زيادة الاستيرادات على الصادرات فضلاً عن العجز الحاصل في الحساب الجاري وأن هذه العجوزات المتحققة في مكونات الميزان أدت إلى حدوث عجزاً في ميزان المدفوعات العراقي بشكل عام في ذلك العام نتيجة احتلال العراق وانخفاض اسعار النفط في السوق العالمية، في حين تشير البيانات إلى أن سعر الصرف في السوق الموازي (المرن) قد سجل انخفاضاً جديداً خلال عام (٢٠٠٩) إذ بلغ (١١٨٢) دينار بينما سجل صافي الحساب الجاري فائضاً يعد هو الأقل قيمة خلال المدة قيد الدراسة إذ بلغ (١٢٧١) مليون دولار، فضلاً عن أن صافي حساب رأس المال قد حقق فائضاً يعد هو الأقل قيمة بالمقارنة مع قيمة الفائض الذي حققه خلال السنوات التي سبقت هذا العام إذ بلغ (١٠) مليون دولار، في حين نلاحظ بأن صافي الحساب المالي قد حقق فائضاً بلغ (٦٩٧٤) مليون دولار ويعزى سبب ذلك إلى أزمة الرهن العقاري العالمية والتي رافقها انخفاض كبير في أسعار النفط العالمية إذ انخفض سعر البرميل من النفط الخام من (١٤٨) دولار ليصل إلى (٢٩) دولار عام (٢٠٠٩)، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التناقضات الحاصلة في قيمة مكونات وأقسام ميزان المدفوعات من حيث الفائض والعجز هي مخالفة لسياق النظريات الاقتصادية التي بينت الانخفاض والارتفاع في سعر الصرف

وعلاقته بميزان المدفوعات فضلاً عن أن العراق هو بلد صغير يتأثر بالاقتصادات العالمية ولا يؤثر فيها. لذلك يجب القول بأن هناك عوامل خارجية مرتبطة بأسعار النفط والطلب العالمي على النفط هي التي أدت إلى كل ذلك، هذا من جانب ومن جانب آخر لاحظنا بأن ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف للدينار العراقي مرتبط بمزاد العملة الذي يديره البنك المركزي العراقي وهو تقريباً ثابت منذ عام (٢٠٠٤) لغاية عام (٢٠٠٧)، بينما تشير البيانات إلى أن عام (٢٠١٣) قد شهد استقراراً لسعر الصرف وبالمقابل قد حقق الحساب الجاري فائضاً وكذلك حساب رأس المال هو الآخر حقق فائضاً بينما نلاحظ بأن الحساب المالي قد استمر في تسجيل العجز ولنفس الأسباب التي ذكرت، وتجدر الإشارة إلى أن الاستقرار الحاصل في سعر الصرف خلال هذا العام ناجم عن سياسة البنك المركزي فضلاً عن التحسن في أسعار النفط العالمية إذ وصل سعر برميل النفط الخام إلى (١١٠) دولار خلال هذا العام الأمر الذي يعني زيادة الإيرادات من خلال تفوق الصادرات عن الاستيرادات وبالتالي تحسن الحساب الجاري، وبالمقابل حققت زيادة في حساب رأس المال والمتأتية من تفوق الجانب الدائن على الجانب المدين، في حين سجل صافي الحساب المالي عجزاً مستمراً بلغ (٥٥٠٣) مليون دولار خلال نفس العام نتيجة العجز المتحقق في مكونات هذا الحساب، في حين تشير البيانات لعامي (٢٠١٧-٢٠١٨) إلى انخفاض سعر الصرف إذ بلغ (١٢٥٨)، (١٢٠٩) دينار على التوالي في حين نلاحظ بأن صافي الحساب الجاري قد حقق فائضاً بلغ (١٤٨٩١) مليون دولار خلال عام (٢٠١٧)، بينما حقق فائضاً يعد هو الأعلى خلال المدة قيد الدراسة في عام (٢٠١٨) إذ بلغ (٣٥٢٦٩) مليون دولار نتيجة الفائض المتحقق في الميزان التجاري فضلاً عن الفائض المتحقق في باقي مكونات الحساب الجاري نتيجة زيادة الصادرات على الاستيرادات فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية والاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد وكذلك زيادة المنح والمساعدات المقدمة من المجتمع الدولي والجمعيات الخيرية لإغاثة النازحين والمهجرين فضلاً عن اطفاء قسم من الديون الدولية تجاه العراق، نستنتج من كل ما سبق ذكره بأن سعر الصرف كان أثره محدوداً على ميزان المدفوعات العراقي لأن الصادرات كانت أغلبها نفطية بمعنى مستقلة عن سعر الصرف هذا من جانب ومن جانب آخر كانت الأسباب التي أحدثت الفوائض والعجوزات في مكونات ميزان المدفوعات العراقي أسباباً خارجية ليس لسعر الصرف علاقة فيها على الرغم من أن المعروف عن سعر الصرف يؤثر ويتأثر في ميزان المدفوعات في حالة ارتفاعه أو انخفاضه ويعول عليه في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات فضلاً عن دوره الكبير في حل المشاكل الاقتصادية الأخرى لأنه يؤثر على أسعار السلع المحلية والأجنبية في حالة ارتفاعه أو انخفاضه فضلاً عن تأثيره على الصادرات والاستيرادات وكذلك تأثيره على الطلب الكلي سواء على السلع المحلية أو الأجنبية. (علي، ٢٠١٥: ٢٦)

عليه نستطيع القول بأن العوامل الخارجية المتمثلة في أسعار النفط في السوق العالمية والطلب العالمي على النفط قد أسهمت بشكل مباشر في إحداث العجز أو الفائض في الميزان كونه العراق بلد ريعي ويعتمد بالدرجة الأساس على الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية.

الجدول (١): سعر الصرف الموازي وصافي الحساب الجاري وصافي حساب رأس المال وصافي الحساب المالي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)

السنة	سعر الصرف في السوق الموازي (دينار/دولار)	صافي الحساب الجاري (مليون دولار)	صافي حساب رأس المال (مليون دولار)	صافي الحساب المالي (مليون دولار)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
٢٠٠٤	١٤٥٣	(٢٤٠٤)	(٦٢٧)	٤٨٣٩
٢٠٠٥	١٤٧٢	١٦٩٤	٣٨٨٩	(٦١٧٣)
٢٠٠٦	١٤٧٥	٧٠٩٤	٢٧٦٩	(٩٨٦٩)
٢٠٠٧	١٢٦٧	٢٠٠٦٢	٦٧٥	(١٦٦١٧)
٢٠٠٨	١٢٠٣	٣٢٣٤٤	٤٤١	(٢١٥٨٩)
٢٠٠٩	١١٨٢	١٢٧١	١٠	٦٩٧٤
٢٠١٠	١١٨٦	٦٤٣٠	٨٥١	١٤٢٣
٢٠١١	١١٩٦	٢٦٣٦٥	١١	(٢٢٨١٦)
٢٠١٢	١٢٣٣	٣١٩١٠	٧	(٢٥٤٣١)
٢٠١٣	١٢٣٢	٢٢٥٩١	٢٠	(٥٥٠٣)
٢٠١٤	١٢١٤	٢٤٤٢٨	(١٠)	(١٥٤٥٦)
٢٠١٥	١٢٤٧	(١٩١٤)	(٢)	(١٦٣٦٣)
٢٠١٦	١٢٧٥	٢١٥٨	(١)	(٢٨٣٥)
٢٠١٧	١٢٥٨	١٤٨٩١	(١)	٦٢٥١
٢٠١٨	١٢٠٩	٣٥٢٦٩	(٦)	٢٢٣٠٣

المصدر:

١. الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية اعداد متفرقة للسنوات (٢٠١٩-٢٠٠٤).
 ٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم احصاء ميزان المدفوعات.
 ٣. تقرير السياسة النقدية للأعوام (٢٠١٩-٢٠٠٤)، البنك المركزي العراقي، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، اعداد متفرقة.
 ٤. التقرير السنوي لوزارة المالية العراقية للأعوام (٢٠١٩-٢٠٠٤)، دائرة الموازنة والمحاسبة، اعداد متفرقة.
- القيم بين الأقواس سالبة.

المحور الثالث: أثر تغير سعر الفائدة الاسمي في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤)

يعتبر سعر الفائدة أحد التكاليف المهمة الذي يرتبط مع الاستثمار بعلاقة عكسية ويوصف بأنه تضحية آنية للحصول على أموال مستقبلية لا تخلو من المخاطر. (السمهوري، ٢٠١٧: ٩٨)

لذلك فإنه متغير نقدي يؤثر على العرض والطلب على النقود وهو يتناسب طردياً مع حجم الكتلة النقدية ويعتبر متغير فعال في التأثير على الدخل والإنتاج والاستثمار، لذلك فإنه يسهم بشكل فعال في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. (كنعان، ٢٠١٦: ٣٦٠)

وفيما يتعلق بتغيرات سعر الفائدة وأثرها على ميزان المدفوعات العراقي نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (٢) الذي يبين التغيرات الحاصلة في (سعر السياسة) وانعكاساتها على صافي الحساب الجاري وحساب رأس المال فضلاً عن صافي الحساب المالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) ويعتبر سعر البنك سعر قيادي يستخدم للتأثير على أسعار الفائدة لدى المصارف التجارية من جهة ومن جهة أخرى يعتبر وسيلة للتحكم في حجم الاستثمار، بمعنى إذا ارادت السلطة النقدية تحفيز الاستثمار الخاص في البلد فسوف تقوم بتخفيض سعر الفائدة (سعر السياسة) لإجبار المصارف الأخرى على اتباع نفس السياسة الأمر الذي يقلل من كلف الاستثمار ويشجع الاستثمار الخاص، وتشير البيانات الواردة في الجدول (٢) إلى أن سعر الفائدة (سعر السياسة) أو البنك قد تذبذب بين الانخفاض والارتفاع والثبات خلال المدة قيد الدراسة، ويعزى سبب ذلك من أجل تحقيق استقرار النظام المالي وكبح جماح التضخم وتشجيعاً للنشاط الاقتصادي، وتنظيم وتحديد الائتمانات والاستثمارات في المجالات المسموح بها كافة بغية القيام بالعمليات المصرفية على نحو أمثل وتنفيذاً للسياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي العراقي ومن ثم التأثير بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات العراقي، وتشير البيانات إلى أن (سعر السياسة) قد بلغ (٦%) عام (٢٠٠٤) نتيجة ارتفاع معدلات التضخم إذ بلغ (٢٧%) والمتأتي من ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك فضلاً عن تردي الوضع الأمني في البلاد الأمر الذي انعكس سلباً على صافي الحساب الجاري الذي يعتبر من أكبر مكونات ميزان المدفوعات إذ سجل عجزاً بلغ (٢٤٠٤) مليون دولار نتيجة انخفاض قيمة الصادرات عن الاستيرادات الأمر الذي انعكس سلباً على الميزان بشكل عام، كما تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات سعر الفائدة الاسمي خلال الأعوام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) إذ بلغ (١٦%)، (٢٠%)، (١٦,٨%) على التوالي نتيجة ارتفاع معدلات التضخم السنوي إذ بلغ (٥٣,٢%)، (٥٠,٨%)، (٢,٧%) على التوالي للأعوام الثلاثة. في حين استمرت الحسابات الثلاثة المكونة لميزان المدفوعات في تحقيق فائضاً مستمراً ولنفس الأسباب التي تم ذكرها، في حين تشير البيانات إلى ثبات سعر الفائدة (سعر السياسة) خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٥) إذ بلغ (٦%) لجميع تلك السنوات وبالمقابل قد سجل معدل التضخم انخفاضاً مستمراً لتلك الأعوام إذ بلغ (٦,٥%)، (٥,٦%)، (٢,٤%)، (١,٦%)، (١,٥%) على التوالي ويعزى سبب ذلك إلى أن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك قد شهدت استقراراً نسبياً في تلك الأعوام الأمر الذي انعكس على الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي نتيجة تمكن السياسة النقدية في المحافظة على معدلات مقبولة لمستوى التضخم والسيطرة على حجم المعروض النقدي وبالتالي انعكس ذلك على تحقيق فوائض مستمرة في صافي الحساب الجاري نتيجة الفائض المتحقق في الميزان التجاري لغاية عام (٢٠١٤) المتأتي من تفوق قيمة الصادرات على قيمة الاستيرادات وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ثم سجل الحساب الجاري عجزاً في عام (٢٠١٥) بلغ (١٩١٤) مليون دولار ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية فضلاً عن المنح المقدمة للمهجرين والنازحين من قبل الحكومة، كما تشير البيانات لعامي (٢٠١٧، ٢٠١٨) عن ثبات واستقرار سعر الفائدة (سعر السياسة) إذ بلغ (٤%) للعامين المذكورين على التوالي وبالمقابل وصل معدل التضخم إلى أدنى مستوى له إذ بلغ (٠,٥%)، (٠,٢%) وللعامين على التوالي ويعزى سبب ذلك ووفقاً إلى

تقرير آفاق الاقتصادي العالمي إذ احتل الاقتصاد العراقي المرتبة الأولى من حيث الانخفاض في معدلات التضخم بين مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأمر الذي يعكس تمكن السياسة النقدية للبنك المركزي من المحافظة على معدلات متدنية لمستوى التضخم ضمن حدود مقبولة في ظل أوضاع مضطربة وغير مستقرة سواء داخل البلاد أو في دول الجوار والتي انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على اقتصاد العراق. (معله، ٢٠١٧: ١٦٦)

تأسيساً على ما سبق نستطيع القول بأن سعر الفائدة يؤثر ويتأثر في وضع ميزان المدفوعات ومكوناته وبخاصة في حساب رأس المال ومكونات الحساب الجاري وبخاصة في الميزان التجاري الجدول (٢) سعر الفائدة وصافي الحساب الجاري وصافي حساب رأس المال وصافي الحساب المالي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤) (مليون دولار)

السنة	سعر الفائدة % (سعر السياسة أو البنك)	صافي الحساب الجاري	صافي حساب رأس المال	صافي الحساب المالي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	
٢٠٠٤	٦,٠	(٢٤٠٤)	(٦٢٧)	٤٨٣٩
٢٠٠٥	٧,٠	١٦٩٤	٣٨٨٩	(٦١٧٣)
٢٠٠٦	١٦,٠	٧٠٩٤	٢٧٦٩	(٩٨٦٩)
٢٠٠٧	٢٠,٠	٢٠٠٦٢	٦٧٥	(١٦٦١٧)
٢٠٠٨	١٦,٨	٣٢٣٤٤	٤٤١	(٢١٥٨٩)
٢٠٠٩	٨,٨	١٢٧١	١٠	٦٩٧٤
٢٠١٠	٦,٣	٦٤٣٠	٨٥١	١٤٢٣
٢٠١١	٦,٠	٢٦٣٦٥	١١	(٢٢٨١٦)
٢٠١٢	٦,٠	٣١٩١٠	٧	(٢٥٤٣١)
٢٠١٣	٦,٠	٢٢٥٩١	٢٠	(٥٥٠٣)
٢٠١٤	٦,٠	٢٤٤٢٨	(١٠)	(١٥٤٥٦)
٢٠١٥	٦,٠	(١٩١٤)	(٢)	(١٦٣٦٣)
٢٠١٦	٤,٣	٢١٥٨	(١)	(٢٨٣٥)
٢٠١٧	٤,٠	١٤٨٩١	(١)	٦٢٥١
٢٠١٨	٤,٠	٣٥٢٦٩	(٦)	٢٢٣٠٣

المصدر:

١. الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية اعداد متفرقة للسنوات (٢٠١٩-٢٠٠٤).
 ٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم احصاء ميزان المدفوعات.
 ٣. تقرير السياسة النقدية للأعوام (٢٠١٩-٢٠٠٤)، البنك المركزي العراقي، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، اعداد متفرقة.
 ٤. التقرير السنوي لوزارة المالية العراقية للأعوام (٢٠١٩-٢٠٠٤)، دائرة الموازنة والمحاسبة، اعداد متفرقة.
- القيم بين الأقواس سالبة.

ويؤثر على الميزان بشكل عام، لأنه يؤثر بشكل مباشر على حركة رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل وكذلك له تأثير غير مباشر على حجم الطلب الكلي المحلي والمستورد الذي ينجم عنه التأثير على الصادرات والاستيرادات ومن ثم على وضع الميزان.

المحور الرابع: أثر تغير عرض النقود الضيق (M1) في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

لا يزال التعافي من الأزمة المالية العالمية مستمراً وإن كان يتقدم ببطء شديد، فالاقتصاد العالمي دخل مرحلة تحول أخرى وأن الاقتصادات المتقدمة تزداد قوة بالتدريج بينما تباطأت وتيرة النمو في اقتصادات السوق الصاعدة التي تواجه تحدي مزدوج متمثل بتباطؤ النمو من جهة وضيق الأوضاع المالية العالمية من جهة أخرى. (Mishkin, 2018: 348)

ان الاقتصاد العراقي ليس بمعزل عن العالم بل هو جزء منه ويتأثر به، وقد واصل الاقتصاد العراقي مسيرة النمو خلال السنوات الماضية على الرغم من التحديات الأمنية والسياسية الكبيرة التي واجهته. (الغالبى والجبوري، ٢٠١٥: ٣٥)

أما فيما يتعلق بعلاقة عرض النقود بمعناه الضيق (M1) ومكونات ميزان المدفوعات العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) إذ تشير البيانات الواردة في الجدول (٣) إلى أن عرض النقود (M1) قد سجل ما قيمته (١٠١٤٩) مليون دولار نهاية عام (٢٠٠٤) في حين سجل صافي الحساب الجاري عجزاً بلغ (٢٤٠٤) مليون دولار خلال نفس العام ويعزى سبب ذلك إلى تردي الوضع الأمني وحالة الركود التي مرّ بها الاقتصاد العراقي فضلاً عن العجز المتحقق في الميزان التجاري نتيجة انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات، في حين تشير البيانات إلى تحقيق زيادة مستمرة في عرض النقود (M1) خلال الأعوام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) إذ بلغ (١٥٤٦٠)، (٢١٧٢٢)، (٢٨١٩٠) مليون دولار على التوالي ويعزى سبب ذلك إلى زيادة صافي الموجودات الأجنبية فضلاً عن زيادة ديون القطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاعات الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد حر بمعنى هناك حرية كاملة في انتقال رؤوس الأموال داخل وخارج العراق باستثناء ما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال، إذ يرى البنك المركزي العراقي بأن هذه العملية التي تتم في اقتصاد متحول من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق هي ظاهرة اقتصادية تساعد في الحفاظ على نظام مالي مستقر، واندماجاً مرغوباً في السوق المالية الدولية وانفتاحاً واسعاً في التعاملات المصرفية مع العالم. (السيد، ٢٠١٨: ٨٧)

كما تشير البيانات لعام (٢٠١٠) إلى أن عرض النقود (M1) قد سجل ارتفاعاً بلغ (٥١٧٤٣) مليون دولار والمتأتي من زيادة معدل نمو كل من الودائع الجارية إذ بلغت (٢٧٤٠١) مليون دولار التي شكلت نسبة (٥٣,٠%) من إجمالي عرض النقود (M1). كما تشير البيانات لعامي (٢٠١٧ و ٢٠١٨)، إلى أن عرض النقود (M1) قد سجل أعلى مستوى له في نهاية عام (٢٠١٧) إذ بلغ (٧٦٩٨٦) مليون دولار وهي أعلى قيمة تسجل للمدة قيد الدراسة، بينما بلغ (٧٥٠٨٦) مليون دولار عام (٢٠١٨) وهي قيم مرتفعة بالمقارنة مع القيم التي سجلت خلال الأعوام السابقة ويعزى سبب ذلك إلى الفائض المتحقق في الحساب الجاري المتأتي من الفائض المتحقق في الميزان التجاري نتيجة تفوق الصادرات على الاستيرادات الأمر الذي انعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات.

مما تقدم نستطيع القول إن أغلب السنوات للمدة قيد الدراسة كانت تحقق زيادة واضحة في حساب عرض النقود (M1) وأن ذلك انعكس في تذبذب واضح على حسابات ميزان المدفوعات، وأن تلك الزيادة كانت نتيجة عوامل خارجية ليس للسلطة النقدية سلطان عليها فبعضها كان اقتصادياً وبعضها سياسياً والبعض الآخر كان أمنياً. (ثويني والجابري، ٢٠١٥: ١٧٦)

الجدول (٣) عرض النقود وصافي الحساب الجاري وصافي حساب رأس المال وصافي الحساب المالي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤) (مليون دولار)

السنة	عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1)	صافي الحساب الجاري	صافي حساب رأس المال	صافي الحساب المالي
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	
٢٠٠٤	١٠١٤٩	(٢٤٠٤)	(٦٢٧)	٤٨٣٩
٢٠٠٥	١١٣٩٩	١٦٩٤	٣٨٨٩	(٦١٧٣)
٢٠٠٦	١٥٤٦٠	٧٠٩٤	٢٧٦٩	(٩٨٦٩)
٢٠٠٧	٢١٧٢٢	٢٠٠٦٢	٦٧٥	(١٦٦١٧)
٢٠٠٨	٢٨١٩٠	٣٢٣٤٤	٤٤١	(٢١٥٨٩)
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠	١٢٧١	١٠	٦٩٧٤
٢٠١٠	٥١٧٤٣	٦٤٣٠	٨٥١	١٤٢٣
٢٠١١	٦٢٤٧٤	٢٦٣٦٥	١١	(٢٢٨١٦)
٢٠١٢	٦٣٧٣٦	٣١٩١٠	٧	(٢٥٤٣١)
٢٠١٣	٧٣٨٣٢	٢٢٥٩١	٢٠	(٥٥٠٣)
٢٠١٤	٧٢٦٩٢	٢٤٤٢٨	(١٠)	(١٥٤٥٦)
٢٠١٥	٦٥٤٣٥	(١٩١٤)	(٢)	(١٦٣٦٣)
٢٠١٦	٧٥٥٢٤	٢١٨٥	(١)	(٢٨٣٥)
٢٠١٧	٧٦٩٨٦	١٤٨٩١	(١)	٦٢٥١
٢٠١٨	٧٥٠٨٦	٣٥٢٦٩	(٦)	٢٢٣٠٣

المصدر:

١. الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية اعداد متفرقة للسنوات (٢٠١٩-٢٠٠٤).
 ٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم احصاء ميزان المدفوعات.
 ٣. تقرير السياسة النقدية للأعوام (٢٠١٩-٢٠٠٤)، البنك المركزي العراقي، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، اعداد متفرقة.
 ٤. التقرير السنوي لوزارة المالية العراقية للأعوام (٢٠١٩-٢٠٠٤)، دائرة الموازنة والمحاسبة، اعداد متفرقة.
- القيم بين الأقواس سالبة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. ان المتغيرات التي تم اعتمادها في الدراسة تؤثر في ميزان المدفوعات، وبعضها كان يؤثر ويتأثر بأحداث العجز او الفائض فيه، ولها دور فعال في معالجة الاختلال الحاصل فيه.
٢. بعد عام (٢٠٠٤) اتجه الميزان التجاري العراقي الى تحقيق فائض مستمر جاء نتيجة رفع الحظر الاقتصادي عن العراق فضلاً عن زيادة صادرات النفط التي ارتفعت اسعارها في سوق النفط العالمية خلال سنوات الدراسة، مما ساهم بشكل ايجابي على الميزان التجاري العراقي.
٣. شهد سعر الصرف بعد عام (٢٠٠٤) حالة من الاستقرار نتيجة الدور الذي ادته مزادات العملة الامر الذي انعكس ايجاباً على رفع قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي بسبب سياسة سعر الصرف الثابت والتعويم المدار التي انتهجها البنك المركزي العراقي في تحديد سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي مما ادى الى استقرار الاستيرادات.

ثانياً: التوصيات: في ضوء معطيات الدراسة ونتائجها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

١. على القائمين على السياسة النقدية أن يعملوا على جعل قيمة سعر صرف الدينار العراقي مستقرة مقابل العملات الأجنبية عن طريق مزادات العملة، لأن سعر الصرف يعد القوة الاقتصادية للبلد من خلال ميزان المدفوعات الذي يربط الاقتصاد العراقي بالاقتصادات الخارجية (الدولية)، الأمر الذي ينسجم والحفاظ على القيمة الخارجية للدينار العراقي مما يساهم في استقرار ميزان المدفوعات العراقي.
٢. الاهتمام بتنويع الهيكل الاقتصادي العراقي من أجل تجنب آثار الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها نتيجة لاعتماده على النفط كمصدر أساس لتمويل الموازنة العامة للدولة مما يساهم في تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي تقليل العجز في ميزان المدفوعات العراقي.
٣. دعم استقلالية البنك المركزي العراقي التي حصل عليها بعد عام (٢٠٠٤) الامر الذي يساهم في استقرار المتغيرات النقدية الكلية مما ينعكس ايجاباً على استقرار ميزان المدفوعات العراقي.
٤. العمل على تطبيق سياسات اقتصادية شاملة من شأنها إدخال اصلاحات اقتصادية قطاعية في الصناعة والزراعة والتجارة بغية النهوض بالاقتصاد العراقي من اجل تنويع الصادرات السلعية والخدمية مما يقلل من الاستيرادات ويحقق فائض في ميزان المدفوعات العراقي.
٥. ضرورة تبني سياسة واقعية لترشيد الإنفاق العام وخفض النفقات غير الضرورية، لان الاقتصاد العراقي يتميز بزيادة حجم الانفاق الجاري الذي غالباً ما يتجه نحو الاستهلاك، مع ضرورة التركيز على الانفاق الاستثماري وتوجيه الاستثمارات نحو عملية التنمية وضرورة العمل على الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة مما يساهم في احداث فائض في الميزان.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. أحمد، عبد الرحمن يسري، (١٩٨٣)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية.
٢. أمين، هجير عدنان زكي، (٢٠٠٨)، الاقتصاد الدولي-النظريات والتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.

٣. ثويني، فلاح حسن، قصي الجابري، (٢٠١٥)، رصيد التغيرات في الطلب على النقود خلال الازمات المصرفية/دراسة الأزمت لدول جنوب شرق آسيا، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (٨٠)، بغداد، العراق.
٤. الحسني، عرفات تقي، (٢٠٠٢)، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار عمان للنشر.
٥. الدباغ، أسامة بشير، أثيل عبد الجبار الجومرد، (٢٠٠٣)، المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهاج، عمان.
٦. سليمان، عبدالعزيز عبد الرحيم، (٢٠٠٤)، التبادل التجاري-الأسس-العولمة والتجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية.
٧. السهموري، محمد سعيد، (٢٠١٣)، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر، عمان.
٨. السهموري، محمد سعيد، (٢٠١٧)، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر، عمان.
٩. السيد، سامي، (٢٠١٨) النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، مصر.
١٠. الطائي، غازي صالح محمد، (١٩٩٩)، الاقتصاد الدولي، ط ١، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.
١١. العجمية، محمد عبدالعزيز، مدحت محمد العقاد، (١٩٧٩)، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت.
١٢. العلي، أحمد، عبد الرزاق قاسم، (٢٠١٣)، قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية، مجلة جامعة دمشق، المجلد (١)، العدد (١).
١٣. علي، بن قدور، (٢٠١٥)، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
١٤. عوض الله، زينب حسين، (١٩٨٨)، العلاقات الاقتصادية الدولية، الاسكندرية.
١٥. العيساوي، عبد الكريم جابر، (٢٠١٤)، التمويل الدولي مدخل حديث، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
١٦. الغالبي، عبد الجليل الحسين، سوسن كريم الجبوري، (٢٠١٥)، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، العراق، يوم (٢٠١٥/٨/٢١).
١٧. كنعان، علي، (٢٠١١)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، جامعة دمشق.
١٨. كنعان، علي، (٢٠١٦)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، جامعة دمشق.
١٩. معلّ، حلوب كاظم، (٢٠١٧)، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أمل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
٢٠. موسى، شقيري نوري، وآخرون، (٢٠١٢)، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
٢١. نعمة، سمير فخري، (٢٠٠٧)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثانيا. المصادر الأجنبية:

1. Guluochon, Bernard and Kaweck, Annie, (2016), Economie International Commerce and macroeconomic Geme edition, Dunod, Paris.

2. Grohe, shmitt, (2016), International Macroeconomics.
3. Mishkin, Frederic, (2018), The Economies of money Banking and Financial Markets.

ثالثاً. التقارير والنشرات:

١. التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام (٢٠١٨-٢٠٠٤)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم إحصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، أعداد مختلفة
٢. تقرير السياسة النقدية السنوي للأعوام (٢٠١٨-٢٠٠٤)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، أعداد مختلفة.
٣. النشرة السنوية لوزارة المالية العراقية للأعوام (٢٠١٨-٢٠٠٤)، دائرة الموازنة والمحاسبة.
٤. النشرة السنوية للأعوام (٢٠١٨-٢٠٠٤)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد مختلفة.
٥. تقرير صندوق النقد الدولي (١٩٨٧)، دليل ميزان المدفوعات، نيويورك.